قضية البطالة في مصر

وتأثرها بأحداث المرحلة الانتقالية

بعد ثورة يناير ٢٠١١

إعداد

د. عبير محمود مجاهد

مدرس بقسم الاقتصاد– كلية التجارة – تفهنا الأشراف

جامعة الأزهر– فرع البنات

مقدمة:

تُعد البطالة ظاهرة عالمية ذات آثار سلبية على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وتُعد تلك المشكلة من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه معظم النظم الاقتصادية في العالم. وتعمل الحكومات جاهدةً على خفض معدلاتها والتخفيف من آثارها. كما أنها أصبحت أيضا إحدى مجالات اختبار قدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل.

وتحدث البطالة لأسباب مختلفة مثل انخفاض مستوى الاستثمارات، أو ضعف الكفاءة في استخدام الموارد كما في حالة الأزمات المالية العالمية، وقد تنتج البطالة أيضا بسبب انخفاض في طلب المستهلكين سواءً على المستوى المحلى أو العالمي. ويترتب على ذلك إهدار في الطاقة الإنتاجية من الناحية الاقتصادية، وقد يصاحبه عنف اجتماعي واضطراب سياسي في بعض الأحيان.

وتُعتبر البطالة في الاقتصاد المصري مشكلة هيكلية ذات جذور منذ عدة عقود، وحاولت الحكومات المتعاقبة التعامل معها على نحو أو آخر، إلا أنها تفاقمت وأصبحت من المعالم الأساسية لضعف عملية النمو والتنمية في مصر.

لكن علاوة على استدامة البطالة كمشكلة اقتصادية هيكلية في مصر تأثر الاقتصاد المصري تأثراً بالغاً بالأحداث والاضطرابات السياسية المتتالية خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١ وحتى الآن. وأثرت هذه الأحداث بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية، حيث انخفض معدل النمو في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢,٢% مقارنة بـ ٥,١% في عام ٢٠١٠. وانعكس ذلك بدوره على العديد من المتغيرات المهمة ومنها معدلات البطالة التي تخطت حاجز ١٣% في عام ٢٠١٣.

هدف الدراسة:

ورغم أنه من الطبيعي أن تلي الثورات والتغيرات السياسية الجذرية تأثيرات اقتصادية سلبية على النشاط الاقتصادي، إلا أنه من المفيد القيام في هذه الدراسة برصد هذه التأثيرات وانعكاساتها على التشغيل والبطالة، والبحث في أوضاع

القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً خلال المرحة الانتقالية. وذلك بهدف الخروج بمجموعة من التوصيات،التي يمكن أن تخفف من حدة تلك المشكلة الهيكلية في الاقتصاد المصري.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة التأثير السلبي لأحداث الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١ على معدلات البطالة والتشغيل في الاقتصاد المصري، وذلك بسبب التدهور الملحوظ في أداء بعض القطاعات، ذات التأثير المباشر وغير المباشر على معدلات البطالة. وهذه القطاعات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والسياحة.

منهجية الدراسة:

سوف يعتمد الباحث في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، لكي يتم تحقيق الهدف من البحث ستتم دراسة التغيرات التي طرأت على أهم قطاعات الاقتصاد المصري التي تأثرت سلباً بأحداث الفترة الانتقالية، والتي تُعد من ناحية أخرى أنشطة ذات وزن وانعكاسات مباشرة وغير مباشرة على التشغيل. هذا ولكي يمكن مقارنة أوضاع المرحلة الانتقالية بالأوضاع الأكثر استقراراً في المرحلة السابقة لها، سوف تُعتبر فترة الدراسة ممتدة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣، مع إمكانية الإشارة إلى فترات سابقة في بعض الأحيان.

وتتكون الدراسة من المباحث الرئيسية الآتية:

المبحث الأول: البطالة في الأدبيات الاقتصادية.

تقدم الدراسة في بادئ الأمر عرضاً مختصراً لمفهوم البطالة في الأدبيات الاقتصادية.

المبحث الثاني: جذور (أسباب) مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري.

حيث يتم تناول بعض أبعاد مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية.

المبحث الثالث: الأحداث والاضطرابات التي سادت المرحلة الانتقالية بعد ثـورة يناير.

ويهدف هذا الجزء إلى إلقاء الضوء على بعض الأحداث والاضطرابات التي سادت المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير، والتي كان لها تأثيرها على الأوضـاع الاقتصادية للمرحلة.

المبحث الرابع: أوضاع القطاعات الأكثر حـساسية لأحـداث الفتـرة الانتقاليـة وتأثيرها على معدلات البطالة.

ويتم التركيز على دراسة التغيرات التي طرأت على الأنشطة الاقتـصادية الأكثر تضرراً.

المبحث الخامس: التأثير العام لأحداث الفترة الانتقالية علـى معـدلات البطالـة والتشغيل.

ويستعرض هذا الجزء ما ترتب على التغيرات التي شهدتها الفترة الانتقاليـة من تأثيرات سلبية على معدلات البطالة.

وتُختتم الدراسة بنظرة حول توقعات المستقبل والنتائج والتوصيات التي يمكـن الخروج بها من الدراسة.

مصادر البيانات:

تم الاعتماد على بيانات العديد من المؤسسات الرسمية المحلية والعالمية، وتم اللجوء في بعض الأحيان لبيانات من نشرات صحفية أدلى بها مسئولون، وذلـك في حالة صعوبة الحصول عليها من الجهات الرسمية.

المبحث الأول

البطالة في الأدبيات الاقتصادية

تعددت التعاريف لمفهوم البطالة ومن أكثرها استخداماً **تعريف منظمة العمل الدولية ILO وهو:** البطالة هي لفظ يشمل كل الأشخاص المتعطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج[١]. ووفقاً لذلك التعريف فإن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل، وهو قادرُ وراغبُ فيه، ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولا يجده.

واختلفت المدارس الفكرية الاقتصادية في تعريف البطالة كما سيتضح من الجزء التالي:

١- البطالة في الفكر الكلاسيكي:

ووفقاً للفكر الكلاسيكي إذا تُرك سوق العمل حراً دون تدخل فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق التشغيل الكامل عند وضع التوازن، وبذلك فإن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يمكنه إيجاد فرصة عمل[٢]. ويُمكن اعتبار **قانون ساى للأسواق** للاقتصادي باتيست ساى من أبرز إسهامات الكلاسيك التي توضح وجهة النظر هذه، ومضمون هذا القانون أن إنتاج البضائع في الاقتصاد ينتج عنه طلب مساو له يكفى لشراء العرض الكلى لتلك

---

(1) www. ILO.org., Niall O'Higgins, The challenge of youth unemployment, EMPLOYMENT AND TRAINING PAPERS, N. 7, 1997, P.1.

(2) Robert F. Elliott," Labor Economics: A Comparative Text", McGraw BOOK COMPANY, 1991.pp: 483: 504.

وأيضا: راجع خطابات ريكاردو إلى مالتس (١٨١٠-١٨٣٣) (أشرف على نشرها ج. بونار ١٨٨٧) باللغة الإنجليزية ص: ١٥٧ عن رمزي ذكى، (التحليل السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، عالم المعرفة، ١٩٩٨، ص ص: ١٨٠: ١٨٦.

البضائع، لا أكثر ولا أقل. ويضمن ذلك عدم وجود أى إفراط في الإنتاج، بمعنى أن بيع البضائع ينتج عنه عائد في شكل أجور أو فائدة أو ربح أو ريع، ويتم إنفاق ذلك العائد مرة أخرى في شراء الناتج بما يضمن عدم وجود نقص في الطلب أو إفراط في الإنتاج. وبذلك يتوازن الاقتصاد عند حالة التشغيل الكامل للعمالة[١]. وأشار ساى أيضا إلى إمكانية ادخار بعض الأشخاص في الاقتصاد جزء من حصيلة البيع يتم استثماره بعد ذلك، ولا يترتب على ذلك أى اختلال بين الطلب والعرض، حيث أن الأسعار تُعدل نفسها بحيث لا يمكن أن يوجد أى فائض عام في البضائع أو أى نقص عام في القوى الشرائية. ويتضح من ذلك المنظور أنه لا توجد بطالة إجبارية وإنما توجد البطالة في شكل واحد فقط هو البطالة الإختيارية. والسبب الرئيسي لحدوث ذلك هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية في تحديد الأجر عند مستوى أعلى من أجر التوازن. وظل قانون ساى متربعاً وسائداً في الفكر الاقتصادي، حتى حدوث الكساد الكبير في عشرينيات القرن الماضي، وفشله في تفسير ذلك أو معالجته.

٣- البطالة في الفكر الكينزى:

بعد أن عجزت النظرية الكلاسيكية عن تفسير حالة الكساد الكبير، وعدم تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل العمالة الكاملة التي يأتى منها تدفق الطلب الذي يحقق التوازن، أوضح الاقتصادي جون ماينارد كينز أن الاقتصاد لا يتوازن بالضرورة عند مستوى العمالة الكاملة (التشغيل الكامل)، بل يمكن أن يتوازن في ظل وجود البطالة وهو ما يُعرف بالتوازن الناقص للعمالة[٢]. وذكر كينز أيضا إمكانية احتفاظ الأفراد بالنقود واكتنازها، وفى تلك الحالة لن تتوائم الأسعار مع الانخفاض في تدفق الطلب، ويمكن أن تواجه البضائع نقص في

---

[١] جون كينيث جالبريث، (ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، تقديم: إسماعيل صبري عبدالله)، " تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر"، عالم المعرفة، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ٨٩: ٩٣.

[٢] جون كينيث جالبريث،..... المرجع السابق، ص ص ٢٤٥: ٢٤٨.

الطلب عليها، ويصبح القائمون بصناعتها في حالة تعطل. ويجب على الدولة التدخل واتخاذ إجراءً تصحيحياً عن طريق الاقتراض والإنفاق لاستكمال تدفق الطلب. ووفقاً لكينز يمكن أن يتوازن الاقتصاد في ظل وجود نسبة مقبولة من البطالة[١].

٣- البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث:

يرى أنصار الفكر الاقتصادي الحديث أن البطالة يمكن أن توجد في أربعة أشكال هي:

٣-١ البطالة الاحتكاكية:

المقصود بها وجود أفراد بدون عمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه، أو يبحثوا عن فرصة عمل أفضل من تلك التي يعملون بها. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن هذا النوع من البطالة يُمثل جزءً مرغوباً فيه، حيث يتنقل العمال بإرادتهم بين الوظائف المختلفة، بهدف زيادة الأجر أو تحسين مستوى الإنتاجية والمهارة. ويترتب على ذلك زيادة الدخل وتوفير نوعية ذات كفاءة من الموارد البشرية، بالإضافة إلى نمو الناتج وتوفير فرص عمل إضافية. وعادة ما تكون فترات البطالة الاحتكاكية قصيرة الأجل، وهناك عدة عوامل تؤثر على طول فترة تلك البطالة مثل مدى توفر المعلومات عن سوق العمل وتكلفة البحث عن فرصة عمل جديدة[٢].

([1]) Mcalbeer Michael, Mckenzie,CR, "Kenesian and new classical models of unemployment revisited" Tilburg University, Center for Economic.

[٢] رمزي ذكى، (التحليل السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، عالم المعرفة، ١٩٩٨، ص ص:٢٥٠:٢٤٣.

٣-٢ البطالة الهيكلية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات التي تحدث من حين لأخر في هيكل الاقتصاد، مثل اكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة[١].

والبطالة الهيكلية هي التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشرى بما يؤدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال. كما أنها قد تحدث بسبب تغيرات في العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. وفى ظل النظام العالمي الجديد والعولمة عرفت الدول المتقدمة والنامية نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية، بسبب ظهور الشركات متعدية الجنسيات والتي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية لارتفاع معدلات الربح في تلك الدول. وأدى ذلك إلى أن فقد كثير من العمال لوظائفهم في الدول المتقدمة. أما الدول النامية فتعانى من البطالة الناشئة عن وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد نتيجة سوء استغلال الموارد البشرية وقصور الطاقات الإنتاجية، وعجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل جديدة لامتصاص القوة العاملة المتعطلة[٢].

وبذلك فإن البطالة الهيكلية في الدول المتقدمة تكون حالة مؤقتة تنتهي بمرور فترة زمنية، يتواءم ويتدرب فيها عنصر العمل ويكتسب المهارات الجديدة، أما بالنسبة للدول النامية فهي مشكلة مزمنة تزداد عمقاً مع مرور الزمن، وتحتاج حلولاً جذرية وإصلاحات في هيكل الاقتصاد.

---

[١] البشير عبدالكريم، " تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ٢٠٠٤، ص ١٥٢.

[٢] إسماعيل صبري عبدالله، " الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث– مع إشارة خاصة لمصر"، مؤتمر البطالة في مصر، ص ص ٣٤: ٣٦، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

٣-٣ البطالة الدورية:

يختلف هذا الشكل من البطالة عن الشكلين السابقين، حيث تحدث نتيجة التذبذب في الدورات الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من انخفاض الطلب الكلى. ويصاحب ذلك عادةً ارتفاع في معدلات البطالة. ويحدث هذا في فترات الركود والكساد، وغالباً ما يقل حجم الناتج ويظل مستوى الأسعار مرتفعاً في حالة الركود مثلما حدث في فترات الركود في الاقتصاد العالمي في الفترة من ١٩٢٤ وحتى ١٩٢٧، والذي تحول إلى حالة الكساد العظيم في ١٩٣٣، وصحبه ارتفاع كبير في معدلات البطالة[١]. وهذا التذبذب في الدورة الاقتصادية قد يكون ناتجاً عن السياسات المقيدة والمؤدية إلى الانكماش، أو إلى ارتفاع معدلات التضخم، أو إلى الاختلاف في القرارات والنظم الاقتصادية. وفى أحيان أخرى يرجع السبب إلى اكتشاف المخترعات الحديثة، والتي يؤدى انتشارها إلى حالة رواج وتوفير فرص العمل. وفى حالة عدم وجودها ينخفض الناتج وتنخفض فرص العمل وترتفع معدلات البطالة. وقد يكون الرواج الاقتصادي الذي يتحقق خلال فترة الحروب سبباً في حدوث البطالة الدورية أيضا، حيث يزداد الطلب على سلع ومعدات القتال. فيتحقق الرواج ويزداد الطلب على العمل، وبعد انتهاء فترة الحرب ينخفض الطلب على العمال، ومن هنا تحدث البطالة الدورية[٢].

٣-٤ البطالة المقنعة:

هي الحالة التي يشغل فيها بعض الأشخاص وظائف يتقاضون عنها أجوراً دون أن يضيفوا شيئاً إلى الإنتاجية، ولا يتأثر حجم الإنتاج في حالة الاستغناء عنهم[٣]. وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول التي تتميز بالتضخم السكاني،

([1]) Christina D. Romer," Great Depression", Forthcoming in the Encyclopædia Britannica, December 20, 2003.p:p, 5:11.

[٢] بشير الدباغ وعبدالجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص: ٣٨٠.

([3]) Christopher A. Pissarides, "Equilibrium Unemplorment Theory", The MIT Press, March, 2013.

ويتركز في المؤسسات الحكومية الكبيرة والوحدات المملوكة للدولة، حيث يتم التشغيل لتحقيق أغراض اجتماعية وسياسية.

وبذلك يمكن القول أن البطالة المُقنعة تحدث عندما يوجد عدد من العمال يفوق العدد المطلوب للعمل.

المبحث الثاني

جذور (أسباب) مشكلة البطالة في مصر

على الرغم من أن الاقتصاد المصري يعانى حالياً من تفاقم مشكلة البطالة كمياً ونوعياً، حيث أنها تخطت حاجز ١٣% وفقاً للبيانات الرسمية، إلا أن جذور تلك المشكلة ترجع إلى عدة عقود مضت حتى وصلت إلى وضعها الحالي. وعُرفت فترة الستينات بمرحلة التوظف الكامل، ولم تتعد نسبة البطالة آنذاك ٣,٢%. ويرجع ذلك إلى الاستثمارات الحكومية الضخمة في مجالات عديدة مثل البنية الأساسية وقطاعات الزراعة وصناعات الإحلال محل الواردات. بالإضافة إلى الدور المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ نصيب الناتج الحكومي من الناتج المحلى الإجمالى حوالي ٥٨%[١]، وتبنت الحكومة سياسة تشغيل جميع الخريجين ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة، والذي كان سبباً في ظهور البطالة المقنعة. ومن الملاحظ أن انخفاض معدلات البطالة في تلك الفترة يرجع إلى ارتفاع معدلات النمو بسبب إتباع الحكومة سياسة الانفتاح الاقتصادي وتزايد تدفقات الموارد الأجنبية، بالإضافة إلى تنامي القطاع غير الرسمي وتزايد معدلات الهجرة الخارجية، نتيجة تزايد الطلب على العمالة المصرية في دول الخليج بعد ارتفاع أسعار النفط بها[٢].

إلا أنه منذ منتصف السبعينات عجزت الحكومة عن الاستمرار في سياسة تشغيل الخريجين لتضخم مؤسساتها بالعمالة، الأمر الذي أدى إلى ظهور البطالة السافرة بجانب البطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية[٣].

---

[١] مجلس الشورى، تقرير مجلسي الشعب والشورى، أعداد مختلفة.

[٢] سميحة فوزي، " سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر "، مؤتمر التشغيل والبطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٢، ص ص ٥: ٩.

[3] Hasanen,Bent and Samir Radwan," Employment Opportunities and Equity In Egypt: A Labour Market Approach", ILO Geneva, 1982.

ومنذ منتصف الثمانينات ارتفعت معدلات البطالة بسبب انخفاض معدل الهجرة لدول الخليج بسبب حرب الخليج وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، حيث سجلت ١٥% تقريباً وفقاً لتعداد عام ١٩٨٦. ونتيجة لتطبيق مصر سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وكذلك سياسات الخصخصة وبيع الشركات المملوكة للقطاع العام تم تسريح حوالي ٧٥٠ ألف عامل وموظف في الفترة من ١٩٩١: ٢٠٠٥، سواءً بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد، أو بسبب نظام المعاش المبكر. وبرغم حدوث التحسن في معدلات النمو في تلك الفترة، حيث سجلت ٣% و٤% و٥% في أعوام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٢٠٠٣/٢٠٠٤ و٢٠٠٤/٢٠٠٥ على الترتيب، إلا أن معدلات البطالة ظلت مرتفعة لتسجل ٩,٩% و٩,٨% و١٠% خلال أعوام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٢٠٠٣/٢٠٠٤ و٢٠٠٤/٢٠٠٥ على الترتيب[١].

وفى عام ٢٠٠٤ تم تطبيق المرحلة الثالثة من البرنامج. وتأثرت معدلات البطالة نتيجة لذلك بشكل إيجابي، حيث انخفضت لتصل إلى ٨,٧% في عام ٢٠٠٧. ولكنها ارتفعت في عام ٢٠٠٩ لتسجل ٩,٤% بسبب الأزمة التمويلية العالمية. وظلت معدلات البطالة عند ٩% حتى ثورة يناير ٢٠١١، والتي نتج عنها تحولات عديدة في الاقتصاد المصري أثرت على معدلات البطالة كما سيتضح في أجزاء تالية.

[١] النشرة السنوية البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

المبحث الثالث

الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي في مصر عقب ثورة يناير ٢٠١١

عانت مصر خلال العشر سنوات الأخيرة – مثل الكثير من الدول النامية – من العديد من المشكلات مثل ارتفاع التفاوت الحاد في توزيع الدخول، انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي، انتشار الفساد، ضعف الخدمات الحكومية، ضعف المشاركة السياسية. والذي أدى بدوره إلى ارتفاع مستوى الفقر، وزيادة حادة في أسعار السلع والخدمات الأساسية، وذلك بالرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ب ٢% سنوياً[1]. ورغم تكيف المواطن المصري مع تلك المشكلات وذلك الفساد لفترات، إلا أن الشباب رفض الاستسلام لذلك وأصر على إسقاط النظام الحاكم في يناير ٢٠١١، خاصة بعد الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٠ وسيطرة الحزب الوطني على مقاعد مجلس الشعب، وإقصاء الأحزاب الأخرى بشكل مبالغ فيه، وسيطرة الدولة البوليسية وفساد جهاز الشرطة، وإتباعه أساليب قمعية ضد المواطنين (مثل حادث مقتل خالد سعيد). وتضافرت تلك العوامل وأدت إلى ارتفاع حدة الاحتجاجات الشعبية في يناير ٢٠١١، وأدت إلى سقوط النظام الحاكم في ١١ فبراير ٢٠١١ وتنحى الرئيس الأسبق مبارك. وتولى المجلس العسكري إدارة شئون البلاد. وبرغم سقوط النظام إلا أن الاضطرابات والاحتجاجات لم تنته منذ الثورة وحتى وقتنا الحالي.

وشهدت مصر في عام ٢٠١١ بداية التحول الديمقراطي بانتخابات برلمانية، فاز فيها حزب الحرية والعدالة (الحزب الممثل لجماعة الإخوان المسلمين) ب ٢٣٥ مقعداً من إجمالي ٥٠٨ مقعداً بنسبة ٤٦%. وأعقب ذلك انتخابات رئاسية في يونيو ٢٠١٢، تولى على إثرها الدكتور محمد مرسى رئاسة البلاد. وشهدت البلاد فترة من الاستقرار السياسي، إلا أنه في أواخر عام ٢٠١٢ وعقب الإعلان

([1]) Doaa S. Abdou, Zeinab Zaazou, " The Egyptian Revolution And Post Socio- Economic Impact", Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol.15, no.1,May 2013.pp 5:7.

الدستوري الذي أعلنه الدكتور مرسى عادت الاضطرابات السياسية والاحتجاجات مرة أخرى، إلى أن ارتفعت وتيرتها في يونيو ٢٠١٣ وتم عزل الدكتور مرسى. وتولى المستشار عدلي منصور رئاسة الجمهورية بشكل مؤقت. وحتى الآن لم تهدأ حدة تلك الاضطرابات[١]. وتنوعت الاحتجاجات التي شهدتها المرحلة الانتقالية بين وقفة احتجاجية وقطع طريق وتظاهرات وإضراب عن العمل واعتصام وتجمهر وإضراب عن الطعام واقتحام مكتب مسئول داخل مكتبه وإغلاق المقرات الحكومية وإضراب عن الدراسة ومحاولات انتحار أو إحراق للنفس، وغيرها من الأشكال الأخرى. ويعبر الجدول التالي عن تلك الأشكال.

جدول رقم (١)

بعض الأشكال المختلفة للاحتجاجات الشعبية في مصر خلال عام ٢٠١٢

شكل الاحتجاج	العدد
وقفة احتجاجية	٨٥١
قطع طريق	٥٦١
تظاهر	٥٥٨
إضراب عن العمل	٥١٤
اعتصام	٦٠٠
تجمهر	١٦٣
إضراب عن الطعام	١٣٥
اقتحام مكتب مسئول	٦٤
مسيرة	١٤٠
احتجاز مسئول داخل مكتبه	٣٠
إغلاق مقرات حكومية	٢٦
إضراب عن الدراسة	١٣

[١] أنظر المرجع السابق.

شكل الاحتجاج	العدد
محاولة انتحار	١٣
أخرى	١٤٩

المصدر: المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تقريراً بعنوان عام الاحتجاجات الاجتماعية.....صرخة شعب ضد التجاهل والاستغلال والقمع"، ديسمبر ٢٠١٢.

وشارك في تلك الاحتجاجات أكثر من ٧٠ فئة ومهنة، منها إعلاميون وصحفيون وممرضون وأئمة المساجد وغيرهم[١]. ويعبر الجدول رقم (٢) عن توزيع تلك الاحتجاجات على القطاعات المختلفة.

[١] المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تقريراً بعنوان، " عام الاحتجاجات الاجتماعية.....صرخة شعب ضد التجاهل والاستغلال والقمع"، ديسمبر ٢٠١٢.

وأنظر أيضا:

– محمد حسن يوسف، " المطالب الفئوية في مصر بعد ثورة يناير..... المشكلة والحل"، مركز الجزيرة للدراسات، مايو ٢٠١٣.

جدول رقم (٢)

توزيع الاحتجاجات الشعبية على القطاعات(الجهات) المختلفة في مصر خلال عام ٢٠١١

جهة الاحتجاج	العدد
القطاع الحكومي	١٣٨١
الأهالي	١٢٠٥
القطاع الخاص	٤١٠
قطاع الأعمال	٢٢٢
أصحاب الأعمال الحرة	٢٠٤
باقي الفئات	٣٩٥
المجموع	٣٨١٧

المصدر: المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تقريراً بعنوان عام الاحتجاجات الاجتماعية.....صرخة شعب ضد التجاهل والاستغلال والقمع"، ديسمبر ٢٠١٢.

ويمكن اعتبار أن تلك الاحتجاجات بأشكالها المختلفة كانت سبباً رئيساً في الاضطرابات الأمنية والاقتصادية، وهروب رؤوس الأموال وإغلاق المصالح وتسريح العمالة. الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات التشغيل وفرص العمل في سوق العمل المصري.

المبحث الرابع

أوضاع القطاعات الأكثر حساسية لأحداث المرحلة الانتقالية

تأثر النشاط الاقتصادي في مصر عموماً خلال المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير ممثلاً في تراجع معدلات النمو خلال تلك الفترة، مقارنةً بالفترة الأكثر استقراراً التي سبقت الثورة المصرية. ويُعد ذلك انعكاساً للتراجع في أداء الأنشطة الاقتصادية بصفة إجمالية، ويعبر الجدول التالي عن ذلك.

جدول رقم (٣)

تطورات معدل النمو في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
معدل النمو	٤,٧	٥,١	١,٨	٢,٢

المصدر: The World Bank, World Bank Indicators (WDI), Egypt.

وتعبر البيانات عن حدوث انخفاض ملحوظ في معدل النمو خلال الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير (عامي ٢٠١١، ٢٠١٢)، وذلك مقارنةً بعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وهى الفترة التي سبقت الثورة، وهو ما يُشير إلى حدوث تراجع في أداء قطاعات النشاط الاقتصادي بشكل عام. ويتعرض هذا الجزء لأهم التطورات التي شهدتها القطاعات ذات الحساسية للاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي الذي اتسمت به الفترة الانتقالية، ومن هذه القطاعات الاستثمار الأجنبى المباشر، الصادرات، السياحة. والتي لها انعكاساتها على معدلات البطالة.

٤-١- قطاع الاستثمار الأجنبى المباشر:

يلعب الاستثمار الأجنبى المباشر دوراً مهماً في تحديد مستويات البطالة والتشغيل في اقتصادات العالم بصفة عامة، وفى الدول النامية – مثل مصر – بصفة خاصة، حيث يمكن أن يساهم هذا القطاع بشكل فعال وإيجابي في تحقيق

تراكم رأس المال، تغطية فجوة الاستثمار، تعزيز النشاط الإنتاجي، توليد فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة[١].

ويمثل الاستثمار الأجنبى المباشر أهمية كبيرة للاقتصاد المصري بسبب انخفاض معدل الادخار المحلى مقارنةً بحجم الاستثمار اللازم لعملية التنمية، ويمكن اعتبار هذه الاستثمارات محركاً أساسياً لنجاح العملية التصديرية، بسبب ضعف القدرة التنافسية للمنتج المصري داخلياً وخارجياً. بالإضافة إلى إمكانية اعتبار تلك الاستثمارات أيضا بديلاً للقروض والمنح والمعونات الخارجية. وفيما يتعلق بالدراسة الحالية يمكن أن تساهم هذه الاستثمارات بشكل مباشر وغير مباشر في تخفيض معدلات البطالة[٢]، كما يتضح من تجربة الإتحاد الأوروبي في الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٨[٣].

وقد اتخذت الحكومات المصرية المتعاقبة منذ أوائل التسعينات مجموعة من الإجراءات، بغرض تهيئة البيئة المناسبة لجذب المزيد من تلك الاستثمارات، وأصدرت مجموعة من القوانين مثل قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، والذي تضمن منح مزيد من الحوافز للمستثمرين، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٨، باعتباره القانون الموحد للاستثمار في مصر، والذي تم من خلاله إعطاء المزيد من المزايا والضمانات والإعفاءات للاستثمار، بهدف تهيئة مناخ أكثر ملائمة لجذب مزيد من تلك الاستثمارات، للتغلب على المعوقات وتبسيط الإجراءات للمستثمرين[٤]. وبجانب ذلك اتخذت

---

(1) Lura Alfaro, " Foreign Direct Investment and Growth, Does The Sector Matter? ", Harvard Business School, April, 2003, p.p: 4: 8.

(2) Kabir Hassan," FDI Information Technology and Economic Growth In MENA Region, 10th ERF paper < p.p. 1:2. www.erf.org.eg.

(٣) سميحة فوزي، " سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر.....مرجع سابق، ص ٣.

(٤) وزارة الاستثمار، القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبى المباشر.
WWW.INVESTMENT.GOV.EG

الحكومة عدة إجراءات أخرى مثل استحداث وزارة جديدة للاستثمار، تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود المفروضة على الواردات، وتحرير الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، تطوير مشاريع البنية الأساسية، صدور قانون تعديل ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤[١].

وبالفعل شهدت الفترة السابقة للثورة المصرية زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث تخطت قيمتها ٦ مليار دولار أمريكي في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات التي شهدتها مصر خلال الفترة الانتقالية أدت إلى انخفاض حاد في تلك التدفقات، والتي بلغت ذروتها في عام ٢٠١١ حيث بلغت قيمتها (-٤٣٨) مليون دولار، إلا أنها شهدت بعض الزيادة مرة أخرى في عام ٢٠١٢ لتسجل ٢٧٩٨ مليون دولار[٢]، ويعبر الجدول رقم (٤) عن ذلك. كما تعبر البيانات كذلك عن انخفاض نصيب مصر من تلك التدفقات للدول النامية، حيث انخفضت من ١,٢% و١% عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على الترتيب لتسجل ٠,٠٠٣% فقط في ٢٠١٢. كما سجلت نسبة تلك التدفقات إلى مصر بالنسبة للتدفقات العالمية انخفاضاً ملحوظاً خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠١٢ لتصل إلى – ٠,٠٠٢% و٠,٠٠٢% على الترتيب، مقارنةً ب ٠,٠٠٥% و٠,٠٠٤٥% في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على الترتيب، مع ملاحظة ضآلة تلك الاستثمارات إلى مصر نسبةً للتدفقات العالمية بصفة عامة.

---

[١] أحمد السيد النجار، " الاستثمارات الأجنبية في مصر، الوعد والحصاد وفرص تغيير المسار"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩.

(2) The World Bank, World Bank Indicators (WDI), Egypt.

جدول رقم (٤)

صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر(FDI) إلى مصر والدول النامية والعالم، ونسبة مصر منهم خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢ (بالمليون دولار الأمريكي)

السنوات	مصر (١)	FDIفي مصر كنسبة من رأس المال الثابت المحلى%	FDI في مصر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى%	الدول النامية (٢)	FDI في مصر كنسبة من FDI للدول النامية (١/٢)	العالم (٣)	FDI في مصر كنسبة من FDI في العالم (١/٣)
٢٠٠٩	٦٧١٢	–	–	٥٣٠٢٨٩	%١,٢	١٢١٦٤٧٥	%،،٥٥
٢٠١٠	٦٣٨٦	%١٥,٥	%٣٤,١	٦٣٧٠٦٣	%١	١٤٠٨٥٣٧	%،،٤٥
٢٠١١	٤٣٨ –	%١,٣ –	%٣١,٤	٧٣٥٢١٢	–	١٦٥١٥١١	%٠,،٠٢–
٢٠١٢	٢٧٩٨	%٧	%٢٩,٨	٧٠٢٨٢٦	%٠,،٠٣	١٣٥٠٩٢٦	%٠,،٠٢

المصدر: ***United Nations Conference On Trade and Development, World Investment Report2013, Global Values Chain: Investment(FDI) Overview, Egypt. The World Bank, World Bank Indicators (WDI), Egypt.***

وبخصوص التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبى المباشر في مصر يتضح من الجدول رقم (٥) أن قطاع البترول والطاقة أكثر القطاعات جذباً للاستثمارات الأجنبية، حيث بلغت نسبة استثماراته في عام ٢٠١٠ حوالي ٧٣,٣% من إجمالي الاستثمار الأجنبى، إلا أنها انخفضت في عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٦٣,٣% فقط، وقد يرجع ذلك إلى تراجع تلك الاستثمارات بصفة عامة بسبب حالة الاضطرابات وعدم الاستقرار في مصر خلال المرحلة الانتقالية. ومن الجدير بالذكر هنا أن قطاع البترول والطاقة يعتبر من القطاعات كثيفة رأس المال، ولا يوفر سوى فرص عمل محدودة مثل مهندسي البترول، والتي غالباً ما يتم استيرادها من

الخارج لافتقار سوق العمل المصري إليها[١]. وأهم الشركات العالمية العاملة في قطاع البترول والطاقة المصري شركة بريتش جاز الإنجليزية، أباتشى الأمريكية، إينى الإيطالية، شل الهولندية، إديسون الإيطالية، بتروناس الألمانية[٢].

ويأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثانية بعد قطاع البترول في عام ٢٠١٢، يليه قطاع الخدمات كما يوضح الجدول. ومن الملاحظ هنا أنها قطاعات كثيفة رأس المال.

جدول رقم (٥)

التوزيع (النسبي) القطاعي للاستثمار الأجنبى المباشر في مصر للفترة من ٢٠١٠: ٢٠١٢(%)

القطاع	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الصناعة	٤,١	٨,٤	٩,٤
الزراعة	٢,٤	٠,٣	١,١
التشييد	٢,٨	١,١	١,٧
القطاع المالي	٧,٩	١,٢	١,٦
الخدمات	٣,٥	٢,٢	٦,٢
السياحة	٢,٢	١,٧	٠,٣
الاتصالات	٠,٦	٠,١	٠,١
البترول والطاقة	٦٨,٨	٧٣,٣	٦٣,٣
أخرى	٧,٧	١١,٧	١٦,٢

المصدر: The Egyptian - British Chamber Of Commerce, Egypt &UK Investment,London,21 March, 2013

(1) Global Employment Trends 2014, Risk of Jobless Recovery? International Labour Office- Geneva, World Of Work Report, 2013.pp, 5:8.

(2) The Egyptian- British Chamber Of Commerce, Egypt &UK Investment, London,21 March, 2013.

أما بالنسبة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المشروعات الجديدة (Greenfield projects) للفترة محل اهتمام الدراسة تعبر بيانات الجدول رقم(٦) عن ذلك،،وتشير إلى حدوث انخفاض حاد بها خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ حيث سجلت ٧٦ و٢٥٢٣ مليون دولار على الترتيب، مقارنةً ب ١٨٢٨ و٣١٩٠ مليون دولار في ٢٠١٠عامى و٢٠١١ على الترتيب. وبرغم الزيادة في قيمتها في عام ٢٠١٢ (وقد يرجع ذلك إلى حالة التفاؤل التي شعر بها المستثمر بعد إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية)، إلا أنه لا زال منخفضاً مقارنة بنظيره في ٢٠١٠. ويشير هذا إلى أن التأثير السبيى لهذا العامل موجود، ولكنه ضئيل إلى حد ما، حيث أن الاستثمار كثيفة رأس المال.

جدول رقم (٦)

تطور قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للمشروعات الجديدة (Greenfield projects) للفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١٢ بالمليون دولار

السنة	القيمة	معدل النمو%
٢٠٠٩	١٨٢٨	–
٢٠١٠	٣١٩٠	%٧٤,٥
٢٠١١	٧٦	%٩٧,٦ –
٢٠١٢	٢٥٢٣	%٣٢١

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report2013, Global Values Chain: Investment(FDI) Overview, Egypt.

وبذلك شهدت الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير انخفاضاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر أحد القطاعات ذات الحساسية، وذات التأثير المباشر والغير مباشر على معدلات البطالة والتشغيل. لذلك يمكننا القول أن ذلك الانخفاض ساهم بشكل أو بآخر في تزايد معدلات البطالة خلال تلك الفترة.

٤-٣- قطاع الصادرات:

يُعتبر التصدير من المتغيرات الاقتصادية المهمة ووثيقة الصلة بتحقيق عملية النمو والتنمية، فمن المعروف أن قطاع الصادرات يمكن أن يساهم بفاعلية في النهوض بمعدل النمو الاقتصادي ومن ثم في خلق فرص عمل جديدة. ولذلك ساد التوجه التصديري في مصر في الفترة التي سبقت ثورة يناير ٢٠١١[١]. وبعد الثورة شهد قطاع الصادرات تغيرات واضحة، حيث انخفض حجمها في العديد من القطاعات، وسيتم التركيز على التطورات في القطاعات التصديرية كثيفة الاستخدام للعمالة، لارتباطها بهدف دراستنا الحالية. ومن أهم تلك القطاعات الصناعات الكيماوية، المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، النسيج ومصنوعاته. ويعبر الجدول رقم(٧) عن تطور قيمة الصادرات المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢، للوقوف على التغيرات في ذلك القطاع خلال الفترة محل اهتمام الدراسة الحالية.

جدول رقم (٧)

قيمة الصادرات المصرية للفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١٢ (بالمليون دولار)

السنوات	القيمة بالمليون دولار	معدل التغير(النمو)
٢٠٠٩	١٣٤,٥٨٩	–
٢٠١٠	١٥٤,٨٥٠	%١٥
٢٠١١	١٨٨,٣٥١	%٢١
٢٠١٢	١٧٨,٥١٢	%٥ –

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣

وتوضح بيانات الجدول حدوث زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات المصرية في عام ٢٠١١ تعادل ٢١% تقريباً من قيمتها في عام ٢٠١٠. ويرى بعض

[١] سحر إبراهيم تغيان، " دور الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠ "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، DAC، ٢٠١٣.

الاقتصاديين أن تلك الزيادة تعود إلى عقد تلك الاتفاقات التصديرية قبل الثورة، والتزمت مصر بها تجنباً للشروط الجزائية[١]. وشهد عام ٢٠١٢ انخفاضاً مرة أخرى ب ٥% تقريباً من قيمتها في عام ٢٠١١. ويعبر الجدول رقم (٨) عن التطورات في قيمة الصادرات في بعض القطاعات كثيفة العمالة خلال الفترة محل اهتمام الدراسة الحالية.

جدول رقم (٨)

تطور قيمة الصادرات المصرية لبعض القطاعات كثيفة العمالة للفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١٢ (بالمليون جنيه)

القطاع	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
١- الصناعات الكيماوية	١٤٩٦٣	١٧٩٦٥	٢٢٣٠٥	٢١٥٠٢
معدل النمو للقطاع	-	%٢٠	%٢٤	- %٣,٦
٢- منتجات غذائية ومشروبات وتبغ	٤٤٨٨	٧٦٨٧	٧٩٣٢	٧٤٢٣
معدل النمو للقطاع	-	%٧١	%٣	- %٦
٣-نسيج ومصنوعاته	١٣٧٦٥	١٧٥٣٨	٢٠٤٩٣	١٧٦٨٨
معدل النمو للقطاع	-	%٢٧	%١٧	- %١٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣

ويعبر الجدول عن:

- حدوث زيادة في صادرات قطاع الصناعات الكيماوية في عامي ٢٠١١ بالمقارنة بعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. حيث بلغ معدل النمو لصادرات القطاع في ٢٠١١ حوالي ٢٤%، إلا أنه انخفض في عام ٢٠١٢ ليسجل (– ٣,٦%). وقد يرجع ذلك إلى التزام مصر في ٢٠١١ بالاتفاقات التصديرية المبرمة – كما سبقت الإشارة.

[١] جريدة نقودي، "انتعاش الصادرات المصرية بعد الثورة"، العدد الصادر بتاريخ ١- إبريل ٢٠١٢، http://www.nuqudy.com/

- أما قطاع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ شهد انخفاضاً ملحوظاً في معدل نمو صادراته في عام ٢٠١١ والذي بلغ ٣% فقط مقارنة ب ٧١% في ٢٠١٠، والذي تدهور كذلك في ٢٠١٢ ليسجل (– ٦%).
- وفيما يتعلق بقطاع النسيج ومصنوعاته فقد شهد انخفاضاً في معدل النمو به في عام ٢٠١١ والذي بلغ ١٧% فقط مقارنة ب ٢٧% في ٢٠١٠، كما سجل معدل النمو انخفاضاً أكبر في ٢٠١٢ حيث بلغ (– ١٤%).

كما شهدت تلك القطاعات بعض التطورات والمشكلات خلال الفترة الانتقالية، والتي قد تؤثر بشكل أو بأخر على معدلات التشغيل بها. ويستعرض الجزء التالي بعضاً منها.

صناعة النسيج ومصنوعاته: تعد تلك الصناعة من المصادر المهمة للعملة الصعبة في مصر حيث تمثل نسبة ٣٠% من الإنتاج الصناعي و١٥% من الصادرات المصرية الغير بترولية و٣٠% من الأيدي العاملة في ٢٠١٠، وذلك لتوافر المقومات كانخفاض تكلفة العمالة بشكل نسبي إلى جانب توفر المواد الخام[١]. وشهد هذا القطاع انخفاضاً في معدل نمو صادراته خلال الفترة الانتقالية –كما أوضح الجدول السابق – ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل الجوى بسبب إضرابات العمال وتوقف العمل بالموانى المختلفة للنقل البحري، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف استيراد الخامات اللازمة للإنتاج. وصحب ذلك التدهور إيقاف حوالي ٤٠% من المصانع العاملة بتلك الصناعة وتسريح العاملين بتلك المصانع. ومن المتوقع أن ينعكس هذا على تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها[٢].

صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ: تحظى تلك الصناعة في مصر بأهمية كبرى ويتضح ذلك من بيانات القطاع في ٢٠١٠، حيث تمثل ٥٠%

---

[١] وزارة الصناعة المصرية، مركز تحديث الصناعة، " صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة"، www. imc- Egypt.org.

[٢] إسماعيل طه،" مؤتمر عمال مصر الديمقراطي، تقرير بعنوان " عامان من الثورة المصرية – إغلاق آلاف المصانع، تسريح مئات الآلاف من العمال"، ٢٤: ٢٦ إبريل ٢٠١٣.

من إجمالي المنتجات المصنعة، وتتمتع بمعدل نمو سنوي قدره ٢٠%، تضم حوالي ٤٧٠٠ شركة مسجلة رسمياً، ولكنها لا تعادل سوى ٢٠% فقط من إجمالي الشركات العاملة بالقطاع. أى أن ٨٠% من الشركات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية تقريباً غير مُسجلة، وتعمل في إطار غير رسمي[١]. وتعرض هذا القطاع خلال الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١ للعديد من المشكلات، ترتب عليها إغلاق الكثير من المصانع وتسريح الآلاف من العمال، بشكل قد يساهم إلى حد كبير في تفاقم مشكلة البطالة في سوق العمل المصري بمعدلات تخطت ١٣% كما سبق ورأينا. وتمثلت تلك المشكلات في[٢]:

- ركود قطاع السياحة والذي يستوعب وحده حوالي ٤٠% من إجمالي إنتاج قطاع الصناعات الغذائية في ٢٠١٠، الأمر الذي انعكس بالسلب على معدلات الإنتاج وإغلاق الكثير من المصانع.
- الاضطرابات العمالية والانفلات الأمني، والذي نتج عنه توقف عملية الإنتاج بكثير من المصانع والشركات.
- ارتفاع أسعار الخامات المستخدمة في الإنتاج بنسب تصل إلى ١٠٠%، بالإضافة إلى إغراق السوق المصري بالواردات الصينية من الصناعات الغذائية، بزيادة قدرها ٣٠% بعد الثورة مقارنةً بما قبلها. وترتب على ذلك تسريح أكثر من ٢٥ ألف عامل، ساهموا في زيادة حدة البطالة[٣].

---

[١] جمهورية مصر العربية، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة،" دراسة تعظيم فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع الزراعي"، www. Mft.gov.eg.

[٢] جريدة الوفد، العدد الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٣، تصريحات المهندس / محمد فرج عامر، رئيس جمعية مستثمري برج العرب ورئيس مجموعة فرج الله للصناعات الغذائية، بعنوان " أناشد جموع المصريين الحفاظ على مصر".

[٣] المرجع السابق.

قطاع السياحة:

يُعد قطاع السياحة من أهم القطاعات الخدمية توليداً لفرص العمل، وتوفيراً للعملات الأجنبية داخل الاقتصاد المصري. ويرجع ذلك إلى أهمية مصر على الخريطة السياحية العالمية بما تملكه من أماكن ومزارات سياحية. وكذلك فقد حصلت السياحة المصرية على مكانة مهمة في سوق السياحة العالمية في عام ٢٠١٠، حيث احتلت المرتبة رقم ١٨ من بين أهم ٥٠ مقصدا سياحياً عالمياً، وكذلك احتلت المركز الأول بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما ساهم هذا القطاع بحوالي ٢٢,٧% من إيرادات السياحة في منطقة الشرق الأوسط، و١,٥% من حصيلة السياحة في السوق العالمية[١]. ووفقاً لبيانات وزارة السياحة في عام ٢٠١٠ يمثل هذا القطاع أهمية كبيرة للاقتصاد المصري كما يتضح من الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٠

البيان	نسبة المساهمة في الاقتصاد المصري %
صادرات الخدمات	%٤٩,٢
حصيلة النقد الأجنبى	%٢٠
الناتج المحلى الإجمالى (بصورة مباشرة وغير مباشرة)	%١١,٣
إجمالي الاستثمارات المنفذة	%٢
إجمالي الاستثمارات في قطاع الخدمات	%٧,٨
إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل	%٣,٤
إجمالي حصيلة الإيرادات الضريبية	%٢,٣

[١] ج م ع، البوابة الإليكترونية لوزارة السياحة، النشرة الإحصائية لعام ٢٠١٠.

البيان	نسبة المساهمة في الاقتصاد المصري %
توفير فرص العمل بشكل مباشر	١,٨ مليون فرصة عمل(٦,٨% من إجمالي قوة العمل)
توفير فرص العمل بشكل غير مباشر	٢,٨ مليون فرصة عمل(١٠,٦% من إجمالي قوة العمل)

المصدر: ج م ع، البوابة الإليكترونية لوزارة السياحة، النشرة الإحصائية لعام ٢٠١٠.

وشهدت الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير تطورات عديدة، منها الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي – كما أشرنا – والتي أثرت بشكل واضح على قطـــاع السياحة، ويتضح هذا من بيانات الجدول التالي.

جدول رقم (١٠)

مؤشرات قطاع السياحة المصري خلال الفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١٢

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي السائحين(بالألف)	١٢٥٣٦	١٤٣٧١	٩٨٤٥	١١٥٣٢
الليالي السياحية (بالألف)	١٢٦٥٣٣	١٤٧٣٨٥	١١٤٢١٤	١٣٧٧٩٨
نسبة الإشغال %	%٥٢	%٥٥	%٤٣	–
إيرادات السياحة كنسبة من إجمالي الصادرات % *	%٢٦,٤	٢٧,٩	%١٩,٨	–

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣

غير معروفة

** - The World Bank, World Bank Indicators (WDI), Egypt.*

ويعبر الجدول عن حدوث انخفاض حاد في مؤشرات قطاع السياحة في عام ٢٠١١ مقارنةً بعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، حيث انخفض إجمالي السائحين بحـــوالي ٣٢% من نظيره في ٢٠١٠، إلا أنه عاود الارتفاع قليلاً في ٢٠١٢ ربما بسبب الانتخابات الرئاسية والاستقرار النسبي الذي شهدته البلاد في ٢٠١٢ ولكنه لـــم

يصل لمستواه في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. كما انخفضت كذلك الليالي السياحية في ٢٠١١ بما يعادل ٢٢% تقريباً من نظيره في عام ٢٠١٠، ولكنه عاود الارتفاع قليلاً في عام ٢٠١٢. ويعبر الجدول كذلك عن انخفاض نسبة الإشغال في عام ٢٠١١ مقارنةً بعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وكذلك انخفضت الإيرادات السياحية (كنسبة من إجمالي الصادرات) في عام ٢٠١١ مقارنةً بعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

وتراجع كذلك ترتيب مصر في تقرير تنافسية السياحة والسفر، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية[١]، حيث احتلت المرتبة رقم ٨٥ في ٢٠١٣ مقارنة بالمرتبة رقم ٧٥ في عام ٢٠١١، والمرتبة رقم ٦٨ في عام ٢٠٠٨ بالنسبة للمؤشر العام.، ويتضح ذلك من الجدول رقم (١١). والسبب الرئيسي لهذا التراجع هو تدنى مؤشر الأمن والأمان، والذي جاءت فيه بالمركز الأخير رقم ١٤٠ من ١٤٠ دولة، وكذلك المرتبة رقم ١٢١ في مؤشر الاستدامة البيئية، علاوة على تدهور ترتيبها في مؤشرات أخرى مثل جودة نظام التعليم، تدريب العمالة، جودة الطرق[٢].

جدول رقم (١١)

ترتيب مصر في تقرير تنافسية السياحة والسفر في ٢٠١٣ مقارنةً بعامي ٢٠١١ و٢٠٠٨ (المؤشر العام)

السنة	ترتيب مصر بالنسبة للمؤشر العام
٢٠٠٨	٦٨
٢٠١١	٧٥
٢٠١٣	٨٥

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير تنافسية السياحة والسفر أعداد مختلفة.

[١] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير تنافسية السياحة والسفر، أعداد مختلفة.

[٢] المرجع السابق.

والسبب الرئيسي لتراجع ترتيب مصر في المؤشر العام هو تدنى مؤشر الأمن والأمان، حيث احتلت المركز الأخير رقم ١٤٠ من ١٤٠ دولة، وكذلك المرتبة رقم ١٢١ في مؤشر الاستدامة البيئية، علاوة على تدهور ترتيبها في مؤشرات أخرى مثل جودة نظام التعليم، تدريب العمالة، جودة الطرق[١].

وبالنسبة للعمالة السياحية يُعتبر قطاع السياحة بشكل عام قطاعاً كثيفاً للعمالة، ومع ذلك فإن عملية التقدير الدقيق لفرص العمل التي يولدها هذا القطاع عادةً ما تكون مهمة صعبة، سواءً في مصر أو غيرها من الدول النامية. وتصبح هذه المهمة أكثر تعقيداً في مصر نتيجة اختلاف الممارسات المتبعة في جمع البيانات الوطنية والمنشآت المختلفة المسئولة رسمياً عن القيام بهذه المهمة[٢].

ومن الملاحظ أيضا أن مصطلح العمالة السياحية في حد ذاته يصعب تحديد معالمه، فالسياحة تخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، رسمية وغير رسمية، دائمة أو مؤقتة أو موسمية. وتمتد كذلك العمالة المباشرة الناتجة عن السياحة إلى العديد من الأنشطة مثل الفنادق والمطاعم والسفر الجوى والترفيه والنقل ووكالات السفر والمحلات التجارية. ولذلك غالباً ما تكون تقديرات التوظيف السياحي مبالغاً فيها إما بالزيادة أو بالنقصان. لذلك يجب أن يُعامل أى تحليل للعمالة السياحية بحذر، نظراً للتكوين المجزأ للقطاع، والاختلافات في التغطية والصعوبات المرتبطة بقياس جميع أنواع التوظيف السياحي[٣]. ولذلك سيتم الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للعاملين بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام بنشاط السياحة والطيران المدني، والتي يعبر الجدول رقم (١٢).

---

[١] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير تنافسية السياحة والسفر أعداد مختلفة.

[٢] محمد فتحي صقر، " خطط عمل لتعزيز العمالة وتحسين ظروف العمل في قطاع السياحة المصري"، منظمة العمل الدولية، القاهرة، أغسطس ٢٠٠٥.

[٣] محيا زيتون،" آثار الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة في مصر"، منظمة العمل الدولية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠١٠.

جدول رقم (١٢)

العاملون بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام (نشاط السياحة والطيران المدني) للفترة من ٢٠١٠: ٢٠١٢

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي العاملين بنشاط السياحة والطيران المدني	٤٤٥٣٥	٤٧٦١٨	٥٠٣٤٨
نسبة العاملين بنشاط السياحة والطيران من إجمالي العمالة	%٥,٧	%٥,٧	%٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣

ويعبر الجدول عن تزايد نسبة العاملين بنشاط السياحة والطيران المدني من إجمالي العمالة في عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٦%، مقارنةً ب ٥,٧% في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١.

إلا أننا في هذا الصدد لا نستطيع تجاهل تصريحات عدد من ممثلي القطاع بالنقابات المستقلة، والتي أوضحت تسريح عدد كبير من العاملين بالقطاع، بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي التي تشهدها مصر خلال الفترة الانتقالية، **ويتضح ذلك مما يلي:**

تصريحات نقيب العاملين بالسياحة والذي أوضح أنه تم تسريح ٣٠% من العمالة بالفنادق، ومعظمهم من العمالة المؤقتة بجانب العمالة الرسمية. وأن أكثر المناطق تضرراً هي القاهرة، التي ساهمت بحوالي ٣٠% من إجمالي العمالة التي تم تسريحها، يليها الأقصر، أسوان ثم شرم الشيخ التي بلغت نسبة العمالة المُسرحة بها حوالي ١٥% من الإجمالى. كما ذكر أيضا نقيب العاملين بالسياحة حدوث تراجع ملحوظ في أعداد العمالة بالفنادق، حيث انخفضت في الفنادق ٥ نجوم من ٢٠٠٠ عامل قبل الثورة إلى ٥٠٠ عامل فقط، وكذلك الفنادق ٤ نجوم انخفضت بها العمالة من ١٠٠٠ عامل قبل الثورة إلى ٢٥٠ عامل فقط. كما تم خفض دخل العامل بنسبة تتراوح بين ٤٠ %: ٤٥%[١].

[١] جريدة البورصة، عددها الصادر بتاريخ، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢.

وذكر رئيس الإتحاد العام للغرف السياحية أن نسبة العمالة التي تم تسريحها في قطاع السياحة حتى شهر سبتمبر ٢٠١٣ تخطت ٦٠% من إجمالي العمالة بالقطاع. وأنه تم تسريح ٤٠% من العمالة بالشركات السياحية، و٣٥% من عمالة الفنادق، و٧٠% من عمالة البازارات، و٣٥% من عمالة المطاعم والمنشآت السياحية، و٤٠% من نوادي الغوص. وبلغ عدد الفنادق المغلقة في شرم الشيخ والغردقة والأقصر وأسوان ٤٦ فندقاً تقريباً، بالإضافة إلى ٢٨٣ فندق عائم. وبلغت إجمالي خسائر القطاع منذ ثورة يناير ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣ حوالي ١٠ مليار دولار[١].

وبذلك برغم أن البيانات الرسمية توضح عدم الاستغناء عن أى من العمالة بقطاع السياحة، إلا أن تصريحات العديد من الممثلين للقطاع بالنقابات المستقلة، وغيرها من الجهات المتعلقة بذلك النشاط تشير إلى عكس ذلك. ولعل ذلك يفسر جانباً من الزيادة التي حدثت في معدلات البطالة بعد الثورة وخلال الفترة الانتقالية.

[١] مجلة أكتوبر، العدد رقم ١٩٢٦ الصادر بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٣.

المبحث الخامس

التأثير العام لأحداث الفترة الانتقالية على معدلات البطالة والتشغيل

شهدت معدلات البطالة تزايداً ملحوظاً خلال الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير، بالمقارنة بالفترة الأكثر استقراراً والتي سبقت الثورة، ويعبر الجدول رقم (١٣) عن ذلك. حيث سجلت ١٢% و١٢,٧%% و١٣,٤% في أعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ على الترتيب، مقارنةً بـ ٩,٤% و٩% في أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على الترتيب.

جدول رقم (١٣)

معدلات البطالة في مصر للفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١٣ (نسبة %)

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدل البطالة	٩,٤	٩	١٢	١٢,٧	١٣,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي (أعداد متفرقة)، نشرة القوى العاملة بالعينة ٢٠١٣.

ويعطى الجدول رقم (١٤) صورة عامة عن التطور في حجم قوة العمل ومعدلات البطالة والمشتغلين في مصر طبقاً للنوع للفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١٣، بهدف الوقوف على أهم التطورات بها خلال الفترة الانتقالية مقارنةً بالفترة الأكثر استقراراً قبل ثورة يناير.

جدول رقم (١٤)

تطورات حجم قوة العمل، أعداد المشتغلين، أعداد المتعطلين، معدلات البطالة (وفقاً للنوع) للفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١٣ (بالمئات)

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*
قوة العمل					
ذكور	١٩٤١٠٠	٢٠١٤٠٠	٢٠٥٤٠٦	٢٠٨٧٣٦	٢١٠٥٣٠
إناث	٥٥٣٢٠	٥٩٤٣٠	٥٩٦٨٤	٦١٤٦٩	٦١٩٢٠

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*
إجمالي	٢٥٣٦٣٠	٢٦١٩٨٨	٢٦٥٢٩٠	٢٧٠٢٨٥	٢٧٢٤٥٠
المشتغلين					
ذكور	١٨٣٩٣٠	١٩١٥٣٠	١٨٧١٨٧	١٨٩٣١٩	١٨٩٦١٠
إناث	٤٥٧٨٠	٤٦٧٦٠	٤٦٢٧٢	٤٦٦٣٨	٤٦٣٦٠
إجمالي	٢٢٩٧٥٠	٢٣٩٧٥٠	٢٣٣٤٥٩	٢٣٩٩٥٧	٢٣٥٩٧٠
المتعطلون					
ذكور	١٠١٣٠	٩٨٧٠	١٨٢٢٠	١٩٤١٧	٢٠٩٢٠
إناث	١٣٦٥	١٣٦٤٠	١٣٦١٤	١٤٨٣١	١٥٥٦٠
إجمالي	٣٣٧٨٠	٢٣٥١٠	٣١٨٣٤	٣٤٢٤٨	٣٦٤٨٠
معدل البطالة %					
ذكور	٥,٢	٤,٩	٨,٨٧	٩,٣	٩,٩
إناث	٢٢,٩	٢٢,٥٧	٢٢,٧٣	٢٤,١	٢٥,١
إجمالي	٩,٤	٩,٠٨	١١,٩٩	١٢,٧	١٣,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

– بيانات ٢٠١٣ من نشرة القوى العاملة بالعينة ٢٠١٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويشير الجدول إلى ارتفاع معدل البطالة للإناث مقارنةً بالذكور، حيث يسجل هذا المعدل للإناث في ٢٠١٢ و٢٠١٣ نسبة ٢٤,١% و٢٥,١% مقارنةً ب ٩,٣% و٩,٩% فقط للذكور في نفس الفترة، ولا يختلف الأمر في أعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١. كما يعبر الجدول أيضا عن حدوث زيادة سنوية في حجم قوة العمل، الأمر الذي يؤدى إلى تزايد معدلات البطالة خاصةً في ظل الظروف التي تواجهها مصر خلال الفترة الانتقالية.

وبالنسبة لمعدلات البطالة في الريف والحضر فيعبر الجدول رقم (١٥) عن ذلك للفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٢.

جدول رقم (١٥)

تطور معدلات البطالة بالحضر والريف طبقاً للنوع للفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١٢ (%)

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
حضر				
ذكور %	٨	٧	١٢	١٢,٣
إناث %	٣٠	٢٩	٢٩,٨	٢٩,١
ريف				
ذكور %	٣	٣	٦,٥	٧
إناث %	١٨	١٨	١٧	١٩,٩
إجمالي				
ذكور %	٥	٥	٨,٩	٩,٣
إناث %	٢٣	٢٣	٢٢,٧	٢٤,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

ويعبر الجدول عن ارتفاع معدلات البطالة في الحضر (للذكور والإناث) مقارنةً بنظيرتها في الريف للفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢. بما يشير إلى تفاقم مشكلة البطالة في الحضر (للذكور والإناث) مقارنةً بنظيرتها في الريف خاصة خلال الفترة الانتقالية. وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للمتعطلين يعبر الجدول رقم (١٦) عن ذلك.

جدول رقم (١٦)

معدل البطالة طبقاً للحالة التعليمية للفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١٢ (%)

السنة / الحالة التعليمية	أمي	يقرأ ويكتب	أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي	مؤهل جامعي وفوق الجامعي	الإجمالى
٢٠٠٩	١,٢	١,٥	٤	١٤,٢	١٥,٥	١٨,٤	٩,٤
٢٠١٠	٠,٨٨	١,٢	٣	١٢,٣	١٦,٦	١٨,٩	٩
٢٠١١	١,١	٢,٩	٦,٧	١٤,٤	١٦	١٩,٩	١١,٩
٢٠١٢	١,٨	٤,٣	٨,٤	١٧,٦	١٥,١	٢١,٤	١٢,٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

وتشير البيانات إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل ملحوظ بين أصحاب المؤهل الجامعي وفوق الجامعي مقارنة بمستويات التعليم الأخرى، حيث تُسجل ١٨,٤% و١٨,٩% و١٩,٩% و٢١,٤% في أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ على الترتيب. في حين تسجل معدلات البطالة أقل قيم لها في حالة الأميين، وهى١,٢% و٠,٨٨% و١,١% و١,٨% في أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ على الترتيب. وبذلك يكون هناك علاقة طردية (موجبة) بين مستوى التعليم ومعدل البطالة، فكلما ارتفع مستوى التعليم كلما ارتفع معدل البطالة. وشهدت معدلات البطالة لجميع المستويات ارتفاعاً خلال الفترة الانتقالية ٢٠١١ و٢٠١٢ مقارنةً بالفترة الأكثر استقراراً ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

ويمكن الخروج ببعض الملاحظات من الجداول السابقة ومنها:

١- ترجع مشكلة البطالة في مصر إلى عوامل هيكلية – كما أوضحنا – ذات جذور تمتد إلى عدة عقود، ولا زالت موجودة حتى الوقت الحالي، وتضافرت تلك العوامل مع الأحداث والاضطرابات التي شهدتها مصر خلال

الفترة الانتقالية، بما انعكس على تعقد مشكلة البطالة واستمرار الارتفاع في معدلاتها.

٢- لا زالت معدلات بطالة الشباب أعلى من معدلاتها مقارنةً بالفئات العمرية الأخرى، حيث سجلت ٢٥% في ٢٠١٣، وهى بذلك أعلى من ضعف نظيرتها على مستوى العالم(١). علاوة على تركزها بشكل أساسي بين ذوى التعليم الجامعي وفوق الجامعي مقارنةً بالمستويات التعليمية الأخرى كما توضحها الجداول السابقة. وقد يتطلب هذا وقتاً طويلاً لعلاج مشكلة البطالة في مصر، حيث أن الشباب المتعلم يستغرق وقتاً أطول من الأقل تعليماً للحصول على وظيفة تناسب مع مؤهلاته وقدراته، بالإضافة إلى أن النظام التعليمي في مصر –كما في العديد من الدول النامية مثل الأردن – يعانى من قصور في الخريجين ذوى المهارات اللازمة للوظائف(٢).

٣- ارتفاع معدلات البطالة للنساء مقارنةً بالذكور – منذ عقود – بحوالي أربعة أضعاف، بما يعنى إهداراً كبيراً في الموارد التي أُنفقت على تعليم الإناث.

٤- لا زالت المناطق الحضرية في مصر تعانى من ارتفاع معدلات البطالة مقارنةً بالمناطق الريفية.

٥- علاوة على ارتفاع معدلات البطالة بسبب تزايد أعداد المتعطلين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، هناك أيضا المتعطلين نتيجة إغلاق الكثير من المصانع وتسريح العاملين بها، بسبب الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسي وركود كثير من الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية. وتشير البيانات إلى أن عدد المصانع التي أغلقت أبوابها منذ ثورة يناير وحتى عام ٢٠١٣ بلغ حوالي ٤٥٠٠ مصنعاً في ٥٤ منطقة صناعية، منتشرة في جميع المحافظات. وكذلك تم تسريح مئات الآلاف من العمال في المناطق

(1) Global Employment Trends 2014, Risk of Jobless Recovery? International Labour office- Geneva, World of Work Report, 2013.

(2) Global Employment Trends 2014, Risk of Jobless Recovery? International Labour office- Geneva, World of Work Report, 2013.

الصناعية[١]، وذلك من خلال الإغلاق الكلى أو الجزئي (المقصود بالإغلاق الجزئي توقف بعض خطوط الإنتاج داخل المصنع، أو تخفيض العمالة دون الإغلاق). وغالبية المشاكل التي تواجه تلك المصانع المتعثرة تتعلق بصعوبات تمويلية، حيث أنها لا تحتاج إلى معدات رأسمالية وأصول، وإنما تحتاج سيولة نقدية من البنوك لشراء مستلزمات إنتاج للمساعدة في تدوير عجلة الإنتاج بها. وأغلب المصانع تعمل بربع طاقتها، مما دفعها للاستغناء عن عدد كبير من العاملين لديها. ومن أهم المناطق الصناعية:

مدينة المحلة الكبرى: تُعتبر من أكبر المدن الصناعية للغزل والنسيج والوبريات، ويعمل بها حوالي ١٢٠٠ مصنع تستوعب حوالي ٣٠٠ ألف عامل. ونتيجة للأحداث الأخيرة – كما سبق وذكرنا– تم إغلاق ٤٣ مصنعاً إغلاقاً نهائياً، بالإضافة إلى أن ٥٠% من المصانع العاملة تعمل عند مستوى يقل عن نصف طاقتها الإنتاجية، بسبب ارتفاع التكاليف، الأمر الذي أدى إلى أن فقد أكثر من ١٢٠ ألف عامل وظائفهم.

مدينة السادات: يبلغ إجمالي عدد المصانع الموجودة بها حوالي ٥٢٥ مصنعاً، تستوعب أكثر من ٦٠ ألف عامل. وشهدت الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير توقف حوالي ٧٥ مصنعاً عن العمل بشكل كلى، وتسريح حوالي ١٥ ألف عامل. بالإضافة إلى وجود مئات المصانع المتوقفة جزئياً بالمدينة، والتي تعمل في صناعة الحديد،الأسمنت، السيراميك، الصناعات الغذائية، الطوب، الزجاج، المنسوجات.

مدينة العاشر من رمضان: من أقدم المدن الصناعية التي أُنشئت في مصر، وتتميز بتوفر وسائل النقل والبنية التحتية الملائمة لأداء دورها في الإنتاج الصناعي بكفاءة عالية، حيث تساهم وحدها بحوالي ٢٥% من إجمالي صادرات

---

[١] إسماعيل طه،" مؤتمر عمال مصر الديمقراطي، تقرير بعنوان " عامان من الثورة المصرية.....مرجع سابق.

مصر. ويبلغ عدد المصانع بالمدينة ٢٢٠٠ مصنعاً، علاوة على ٤٠٠ مصنعاً للصناعات الصغيرة. ويصل إجمالي العمالة بمدينة العاشر إلى حوالي ٤٠٠ ألف عامل. وتوضح بيانات جمعية مستثمري العاشر من رمضان إغلاق حوالي ١٥٩ مصنع وتسريح أكثر من ٣٠ ألف عامل. بالإضافة إلى وجود أكثر من ٧٠ مصنعاً توقف الإنتاج بها بشكل جزئي، ونتج عن ذلك تسريح حوالي ٧٠٠٠ عامل. وتكمن الأسباب الرئيسة لتوقف تلك المصانع في انتهاء مدة الإعفاء الضريبي والتعثر المالي لسداد مديونيات البنوك، علاوة على عدم القدرة على التسويق[١].

مدينة الكوثر الصناعية بسوهاج: يوجد بها حوالي ١١٩ مصنعاً توقف منها ٢٥ خلال الفترة الانتقالية بعد الثورة، الأمر الذي أدى إلى تسريح ٧٠٠٠ عامل تقريباً. وتتلخص أهم أسباب الإغلاق في صعوبات التسويق.

مدينة الصفا الصناعية – أسيوط: تم تخطيط المدينة لتستوعب ٨٠٠ مصنعاً، إلا أن عدد المُنفذ منها ٢٠٠ مصنعاً فقط. وتم إغلاق ٥٠ مصنعاً منها خلال الفترة الانتقالية، وتسريح ما يزيد عن عشرة آلاف عامل.

مدينة برج العرب الجديدة – الإسكندرية: أُنشئت تلك المدينة في عام ١٩٧٩ لتستوعب ١٣٢٠ مصنعاً، إلا أن إجمالي المصانع العاملة بها منذ إنشائها لم يتعد ٧٠٠ مصنعاً فقط يعمل بها ما يقارب ١٨٠ ألف عامل. علاوة على وجود ١٣٠ شركة مُصدرة بها تقوم بتصدير ٢٥% من إنتاج المدينة. وتوقف بها حالياً حوالي ١٨٠ شركة ومصنع عن العمل، علاوة على وجود ١٠٠ مصنع وشركة تعمل بشكل جزئي، وفى طريقها للإغلاق التام بسبب الانفلات الأمني وانتشار السرقات، وندرة المواد الخام وارتفاع أسعارها وأسعار الشحن والتفريغ بسبب قُطاع الطرق[٢].

---

[١] المرجع السابق.

[٢] المرجع السابق.

مدينة ٦ أكتوبر: هي من أوائل المدن الصناعية في مصر، ويوجد بها ٩ مناطق صناعية كاملة المرافق. يصل إجمالي عدد المصانع بها ١٤٥٢ مصنعاً، تستوعب ٢٨٥ ألف عامل. ونتيجة لحدوث مشكلات عديدة أعقبت ثورة يناير، مثل المشكلات المالية والانفلات الأمني توقف حوالي ٣٥٠ مصنعاً بها عن العمل والإنتاج، منها ٢٠٠ مصنعاً توقف بشكل كامل، و١٥٠ مصنعاً توقفت وتم تأجيرها كمخازن. الأمر الذي أدى إلى فقد أكثر من ٢٠ ألف عامل لوظائفهم[١].

المنطقة الصناعية بدمياط: يمكن اعتبار المنطقة الصناعية بدمياط الثقل الأساسى للنشاط الاستثماري بمحافظة دمياط،، ويعمل بها ٤٥٠ مصنعاً لتصنيع الأثاث والصناعات الهندسية والغذائية. وتستوعب حوالي ٥٣ ألف عامل. ويوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المستثمرين بدمياط[٢]، توقف حوالي ١٣٥ مصنعاً، نتيجة للغياب الأمني بالمنطقة الصناعية، وانتشار حالات السرقة والتعدي على المصانع، بالإضافة إلى صعوبة تسويق المنتجات وصعوبة نقل العمال من المحافظات المجاورة. وترتب على ذلك تسريح أكثر من ١٥ ألف عامل.

المنطقة الصناعية بالعبور: تضم مدينة العبور ١٤٢٠ مصنعاً، وتتركز أنشطتها في الصناعات النسيجية والغذائية والهندسية. ونعبر بيانات جمعية المستثمرين بالمدينة عن معاناة القطاعات الصناعية بها من مشكلات عديدة مثل الانفلات الأمني والسرقات وصعوبة التسويق. ولذلك تم إغلاق حوالي ٢٥٠ مصنعاً وتسريح حوالي ٢٠ ألف عامل.

ونلاحظ مما سبق أن أهم المشكلات التي أدت إلى إغلاق الآلاف من المصانع المنتجة في مصر في الفترة محل اهتمام الدراسة، بمختلف المناطق الصناعية تنحصر في الانفلات الأمني وحالات السرقة والتعدي على المصانع، صعوبة تسويق المنتجات، صعوبة نقل العمال من المحافظات والمدن المجاورة

---

[١] المرجع السابق.

[٢] البوابة نيوز، " جمعية المستثمرين بدمياط الجديدة: ١٠٠ مصنع تتوقف عن الإنتاج "، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٣.

للمناطق الصناعية، ندرة المواد الخام وارتفاع أسعارها، وكذلك ارتفاع أسعار الشحن والتفريغ بسبب قطاع الطرق، التعثر في سداد قروض البنوك، وعدم وجود فرصة للجدولة والسداد، المظاهرات والاعتصامات وإغلاق الطرق.

ومن أهم الشركات العالمية التي أوقفت نشاطها بمصر في الفترة الأخيرة وأغلقت مكاتبها ما يلي[١]:

- **شركة باسف الألمانية للكيماويات:** حيث أعربت المتحدثة الرسمية بإسم الشركة أن إغلاق المكاتب وتوقف العمل بها يهدف إلى الحفاظ على سلامة موظفيها، خاصةً في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في مصر.
- **شركة إلكترولوكس السويدية للأجهزة المنزلية:** وأوقفت إنتاجها في عدة مصانع على مشارف القاهرة، ويعمل بها ٧٠٠٠ عامل.
- **شركة جنرال موتورز لتجميع السيارات:** وأغلقت مكاتبها ومصانعها خارج القاهرة، تجنباً لأى مشكلات ناتجة عن الانفلات الأمني والاضطرابات السياسية السائدة.
- **شركتى تويوتا وسوزوكى:** والسبب الرئيسي الذي أعلنته لتوقف مصانعها هو الخوف على سلامة عمالها.
- **شركة يلدز التركية للصناعات الغذائية،** وأعلنت أن سبب توقف مصانعها هو الاضطرابات المنتشرة في البلاد.

وبذلك نلاحظ أن مشكلة البطالة في مصر هي مشكلة هيكلية، وتعود جذورها لعدة عقود ماضية. وتساهم التغيرات التي تشهدها مصر حالياً في تفاقم تلك المشكلة بسبب حالة الركود الاقتصادي.

---

[١] جريدة الوطن، " ٦ شركات عالمية توقف مصانعها في مصر بسبب الاضطرابات"، ١٧ أغسطس ٢٠١٣.

النتائج والتوصيات:

تعانى مصر منذ عدة عقود من ارتفاع في معدلات البطالة، ويرجع ذلك إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد المصري. وبدراسة تلك المشكلة خلال الفترة الانتقالية والتي شهدتها مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١، توصلت الدراسة لعدة نتائج وتوصيات للخروج – أو التخفيف – من حدة تلك المشكلة **ومن أهم تلك النتائج:**

- استمرت معدلات البطالة في سوق العمل المصري في الارتفاع خلال الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١، ويرجع ذلك إلى استمرار الإختلالات الهيكلية التي يعانى منها الاقتصاد منذ عدة عقود، وفشل الحكومات المتتابعة في علاجها، علاوة على تزايد أعداد المتعطلين نتيجة إتباع سياسات الخصخصة في بداية التسعينات[١]. وبالرغم من ارتفاع معدلات النمو في الفترة السابقة للثورة، حيث سجلت معدلاته أكثر من ٥% في عام ٢٠١٠، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابياً على وضع ورفاهة المواطن المصري. واستمرت معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة لا تقل عن ٩%[٢]، والتي كانت سبباً رئيساً بجانب تردى الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد والواسطة والمحسوبية في اندلاع الثورة المصرية في يناير ٢٠١١، بل في موجة من الثورات في العالم العربي، غُرفت بموجات الربيع العربي.
- شهدت مصر خلال المرحلة الانتقالية وحتى الآن حالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي، والتي أدت إلى حالة من الركود في العديد من الأنشطة الاقتصادية، خاصة الأنشطة ذات الحساسية لتلك الأحداث والتي كانت أكثر تضرراً مثل الاستثمار الأجنبى المباشر والصادرات والسياحة. وترتب على ذلك ارتفاع في معدلات البطالة شملت الداخلين الجدد لسوق

---

[١] سميحة فوزي، " سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر " مرجع سابق. ص ص ٥ – ٩.

(2) Doaa S. Abdou, Zeinab Zaazou, " The Egyptian Revolution, P, 4:5.

العمل، خاصةً من الشباب والنساء. بالإضافة إلى تسريح العاملين بالشركات والمصانع التي تم إغلاقها بشكل جزئي أو كلى، نتيجة لحالة الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي.

وخرجت الدراسة ببعض التوصيات للتخفيف من حدة مشكلة البطالة ومنها:

- ضرورة توجيه السياسات والإستراتيجيات لعلاج الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد بصفة أساسية، بهدف إجراء الإصلاحات الاقتصادية على مستوى جميع الأنشطة، والتي من شأنها إنعاش الاقتصاد وزيادة مستوى دخل الفرد، وتشجيع الاستثمارات وزيادة معدلات النمو، وتوليد فرص العمل وتخفيف حدة البطالة.
- ينبغي على الحكومة الاهتمام بتحقيق زيادة فرص التوظف للنساء والشباب، والتي يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى، واستفادة أكبر عدد ممكن من السكان بالزيادة في متوسط دخل الفرد. حيث أنه في حالة تخفيض معدل البطالة للنساء والشباب ليقترب من المعدل العالمي يمكن أن يضيف أكثر من ٢٠% لمتوسط دخل الفرد[١].
- يجب على الحكومة توفير الحوافز بهدف توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر على العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة كثيفة العمالة، وعدم تركزها في قطاعات معينة كثيفة رأس المال – مثل البترول والطاقة – والتي تتميز بمحدودية فرص العمالة بها. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الاهتمام بالبنية التحتية، إزالة عوائق دخول السوق، توفير الحوافز الكافية لجذب المستثمرين للعمل في جميع القطاعات[٢].

([1]) Global Employment Trends 2014, Risk …….op. cit, pp 6,7.
([2]) Ibid,.

- ضرورة اهتمام الحكومة ومتخذي القرار بمدى جودة الوظائف المتاحة للشباب في سوق العمل المصري[١]، وذلك بسبب انضمام معظم – إن لم يكن كل – الشباب للقطاع غير الرسمي، الذي يفتقر إلى توفير الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي للعاملين به. وينعكس ذلك على حرمان قطاع عريض من الشباب من التمتع بمظلة التأمين والضمان الاجتماعي، علاوة على انخفاض مساهمة هؤلاء الشباب في منظومة الضمان الاجتماعي بأكملها وارتفاع تكلفتها. ولذلك لابد من العمل على توسيع نطاق مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل العاملين بالقطاع غير الرسمي، بهدف تحقيق جودة الوظائف للعاملين بهذا القطاع، علاوة على تخفيض التكلفة للمشتركين به من العمال، وكذلك الاستفادة من تلك المدفوعات في مشروعات تعمل على توليد فرص الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف مشكلة البطالة[٢].
- الاهتمام بتطبيق الإستراتيجيات المتعلقة بتوفير التدريب والمهارات المطلوبة في سوق العمل، تطوير المنظومة البحثية لتحقيق التقدم والابتكار.
- العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في محلياً وإقليمياً، بهدف توفير الأمن والاستقرار وتقليل المخاطر وتشجيع الاستثمارات والسياحة. حيث تشير التوقعات إلى إمكانية انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١٤ إلى مستويات متدنية تتراوح بين ١,٢٥% و١,٧٥% وارتفاع معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في حالة استمرار حالة الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي وتأخير الإصلاحات والاقتصادية والتحول السياسي بدول المنطقة[٣].

---

[١] المقصود بجودة الوظائف هنا كما ورد في تقارير منظمة العمل الدولية، تمتع المشتغل بالضمانات الاجتماعية والصحية، والتمتع بالإجازات مدفوعة الأجر، وحقوق الأمومة والطفولة للنساء العاملات.

(2) Ghada Barsoum, " No Jobes And Bad Jobes", The Cairo Review of Global of Fairs, The American University, Cairo, Jan,2014.

(3) Ibid.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Abdallah Shehata Khattab," Macroeconomic Challenges in Egypt after Revolution, Do Islamic Parties Have a Vision? Emerging New Economic Policy Makers In The Arab Mediterranean: Economic Agendas of Islamic Actors, June 2012.

2- Ackerman, F., Goodwin, Nelson, J., Weisskopf, T., And Institute, G., (2013), " Theories of Unemployment", Retrived from http:// www.eoearth.org/ view/ article/ 156591.

3- Christina D. Romer," Great Depression", Forthcoming in the Encyclopædia Britannica, December 20, 2003.

4- Christopher A. Pissarides, " Equilibrium Unemplorment Theory", The MIT Press, March, 2013.

5- J. A Schumpeter: Business Cycles. McGraw- Hill, New York, 1939.

6- Hannah KIIVER, Remko HIJMAN, " Impact of the crisis on unemployment so far less pronounced in the EU than in the US, Latest developments appear more favourable in the US", Population and social conditions, Euro stat, Statistics in focus, 20/2010.

7- Kabir Hassan," FDI Information Technology and Economic Growth In MENA Region, 10th ERF paper, p.p. 1:2. www.erf.org.eg.

8- Lura Alfaro, " Foreign Direct Investment and Growth, Does The Sector Matter? ", Harvard Business School, April, 2003, PP: 4: 8.

9- Mcalbeer Michael, Mckenzie, CR, "Kenesian and new classical models of unemployment revisited" Tilburg University, Center for Economic Research, 1990-6.

10- MARJORIE COHEN," Exports, Unemployment, and Regional Inequality: Economic Policy and Trade Theory", From The New Era of Global Competition: State Policy

and Market Power, eds. Drache & Gertler (Montreal: McGill/Queens, 1991.
11- Nader Fergany, (1999), "An Assessment of the Unemployment Situation in Egypt," Al- Mishkat Center for Research and Training, Research Notes, No. 13.
12- Nadine. Abo dalla, " Social Protests In Egypt before and after The 25 January Revolution of their Forns and features, European Institute of The Mediterranean, (IE med), 2012.
13- Noel Gaston and Gulasekaran Rajaguru," How an Export Boom affects Unemployment ", Globalization abd Development center and school of business, Working Paper Series; No. 45, February 2011, Bond University.
14- Oxford Business Group" The Report – Egypt 2012.
15- Ragui Assad, (1997), "The Employment Crisis in Egypt: Current Trends and Future Prospects," in K. Pfeifer ed., Research in Middle East Economics, Greenwich, Conn.: JAI Press, Vol. 2.
16- Rebert F. Elliott," Labor Economics: A Comparative Text", McGraw BOOK COMPANY, 1991.PP: 483: 504.
17- Samir Radwan, (1997), "Toward Full Employment: Egypt into the 21st Century," The Egyptian Center for Economic Studies, Distinguished Lecture Series, No. 10.
18- World trade organization, "Trade policy review, Egypt, reported by the government", WT/ TPR/ G/ 55/ 18, May 1999
19- World Economic Forum (2013), " The Travel And Competitiveness Report".

ثانياً – المراجع باللغة العربية:

١- أحمد السيد النجار، " الاستثمارات الأجنبية في مصر، الوعد والحصاد وفرص تغيير المسار"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩.

٢- آرنى كلو، " تأثير الأزمة الاقتصادية على التجارة والاستثمارات الخارجية والتشغيل في مصر"، الغرفة التجارية الأمريكية بمصر، مكتب منظمة العمل الدولية لشمال إفريقيا، فبراير ٢٠١٠.

٣- أمنية حلمي، " برنامج الإصلاح الاقتصادي وعلاقات الاقتصاد الخارجية "، مركز بحوث ودراسات الدول النامية؟، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

٤- رمزي ذكى، (التحليل السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، عالم المعرفة، ١٩٩٨.

٥- سحر إبراهيم تغيان، " دور الصادرات وآثرها على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠ "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، DAC، 2013.

٦- سميحة فوزي، " سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر"،، مؤتمر التشغيل والبطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٢.

٧- محمد حسن يوسف، " المطالب الفئوية في مصر بعد ثورة يناير..... المشكلة والحل"، مركز الجزيرة للدراسات، مايو ٢٠١٣.

٨- محمد العجاتى، " الحركات الاحتجاجية في مصر والأمل في إصلاح عادل "، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٠.

٩- محمد فتحي صقر، " خطط عمل لتعزيز العمالة وتحسين ظروف العمل في قطاع السياحة المصري"، منظمة العمل الدولية، القاهرة، أغسطس ٢٠٠٥.

١٠- محيا زيتون،" آثار الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة في مصر"، منظمة العمل الدولية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠١٠.

ثالثاً – تقارير ومؤتمرات:

١- الأونكتاد، " تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١ بعنوان " أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال".

٢- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي. سنوات متفرقة.

٣- جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،" لمحة عن الاقتصاد المصري "، سبتمبر ٢٠١٢.

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة بالعينة، سنوات متفرقة.

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

٦- جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،" لمحة عن الاقتصاد المصري "، سبتمبر ٢٠١٢.

٧- منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية" انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة– حاضراً ومستقبلاً"، ٢٠١٢.

٨- مؤتمر عمال مصر الديمقراطي، تقرير بعنوان " عامان من الثورة المصرية – إغلاق آلاف المصانع، تسريح مئات الآلاف من العمال"، ٢٤: ٢٦ إبريل ٢٠١٣.

٩- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي ٢٠١١، الصادر في ابريل ٢٠١٢.

مواقع على شبكة الإنترنت:

١- البوابة نيوز، " جمعية المستثمرين بدمياط الجديدة: ١٠٠ مصنع تتوقف عن الإنتاج "، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٣، www.albawabhnews.com

٢- جريدة البورصة، عددها الصادر بتاريخ، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢. www.alborsanews.com

٣- جريدة الفجر، تصريحات وزير السياحة هشام زعزوع، ١٠ ديسمبر ٢٠١٣، " هشام زعزوع: اتفقت مع لبيب ومحلب على بناء فندق عالمي مكان مقر الحزب"، www.**elfagr**.org

٤- جريدة المشهد، ٩ نوفمبر ٢٠١٢، " الدكتور صفوت الزيات: الجهاز الإدارى للدولة يعانى تخمة....والثورة لم تعالج مشكلاته". Al-mashhad.com

٥- جريدة الوطن، " ٦ شركات عالمية توقف مصانعها في مصر بسبب الاضطرابات"، ١٧ أغسطس ٢٠١٣ www.elwatannews.com

٦- جريدة الوفد، العدد الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٣، تصريحات المهندس / محمد فرج عامر، رئيس جمعية مستثمري برج العرب ورئيس مجموعة فرج الله للصناعات الغذائية، بعنوان " أناشد جموع المصريين الحفاظ على مصر". *www.**alwafd**.org*

٧- ج م ع، البوابة الإليكترونية لوزارة السياحة، النشرة الإحصائية لعام ٢٠١٠.www.tourism.gov.eg

٨- – جمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، "إستراتيجية تنمية الصادرات". /www.tas.gov.eg

٩- جمهورية مصر العربية، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة،" دراسة تعظيم فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع الزراعي".

١٠- صدى البلد، ٨-مارس ٢٠١٣، " الملابس الجاهزة...تراجع صادرات القطاع ٧٠٠ مليون دولار باتفاقية الكويز.....وثقافة المستورد تتسبب في تدنى مبيعات القطاع." www.el-balad.com.

١١- مجلة أكتوبر، العدد رقم ١٩٢٦ الصادر بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٣، www. **october**mag.com

١٢- وزارة الصناعة المصرية، مركز تحديث الصناعة، " صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة"، www. imc- Egypt.org..